الاخيرة التزاماً قاطعاً بعدم نقل هذه التقنية الى طرف ثالث.

○ كشفت الادارة الاميركية في تشرين الاول (اكتوبر) الماضي عن قيام شركة حكومية اسرائيلية (هي الصناعة الجوية كما ورد في تقرير الصحيفة) ببيع اجزاء من صواريخ باليستية الى شركة حكومية في جنوب افريقيا. وعلى الاثر، فرضت الادارة الاميركية عقوبات على الشركة الافريقية، ولكنها أعفت الشركة الاسرائيلية من الاجراءات المترتبة عليها بحكم القانون. وفي الوقت عينه، مارست الادارة ضغطاً على اسرائيل ودفعتها الى توقيع المعاهدة الدولية لمنع انتشار الصواريخ.

○ اتهمت الادارة الاميركية ثلاث شركات حكومية اسرائيلية هي: الصناعة الجوية، والصناعة العسكرية، وهيئة تطوير الوسائل القتالية، بنقل أنظمة أسلحة وتقنية عسكرية اميركية الصنع، الى دول اخرى بصورة غير قانونية. فقد باعت «هيئة تطوير الوسائل القتالية» صواريخ جو ـ جو من طراز «بايتون ـ ٣» الى الصين وتايلاند، وربما، أيضاً، الى جنوب افريقيا. وتعتقد الادارة الاميركية ان هذا الصاروخ يتضمّن مستوى عالياً من التقنية الاميركية المأخوذة من الصاروخ «ساید ويندر».

○ قامت الصين بتطوير نموذج خاص بها من الصاروخ «باتيون ـ ٣» الاسرائيلي، وأطلقت عليه اسم PL - 8، ثمّ باعته الى دول أخرى من بينها العراق.

○ باعت الصناعة العسكرية الاسرائيلية جنوب افريقيا وفنزويلا صاروخاً مضاداً للدبابات من طراز «مباتس»، وربما، أيضاً، الى الصين. وذكرت تقارير الاستخبارات الاميركية ان هذا الصاروخ هو نسخة أخرى من الصاروخ الاميركي «تاو ـ ٢».

○ ذكر احد التقارير السرية الذي اعدّته هيئة تابعة لوكالة الاستخبارات الاميركية تحت عنوان «اسرائيل: تسويق التقنية الاستراتيجية الاميركية»، ان اسرائيل باعت أسلحة تحتوي تقنية اميركية عالية لكل من جنوب افريقيا والصين وفنزويلا وتشيلي واثيوبيا وتايلاند.

وفي حين أصرّت المصادر الرسمية الاسرائيلية على نفي التهم الاميركية والاصرار على التزام تل ـ أبيب بكل تعهّداتها في هذا المجال، تناقلت مصادر صحفية اسرائيلية معلومات هامّة عن حجم التعاون المشترك ما بين اسرائيل وكل من الصين وجنوب افريقيا في مجال تجارة الاسلحة والتقنية العسكرية المتطورة وصناعة نماذج متقدّمة من الصواريخ والطائرات والدبابات واجراء التجارب النووية المشتركة (دافار، ١٥/٣/١٩٩٢). والملحت، أيضاً، الى ان الموقف الاميركي المتشدّد، في الآونة الاخيرة، لا يعود الى رغبة واشنطن وحرصها في الاحتفاظ بأسرار تقنيتها العسكرية العالية فحسب، بل الى الضغوط الاقتصادية والمالية التي تواجهها الصناعة العسكرية الاميركية بسبب تقليص موازنات الدفاع الاميركية والمنافسة الشديدة التي تواجهها مصانع الاسلحة الاميركية في الاسواق العالمية من الجانب الاسرائيلي بالذات الذي تعتمد غالبية منتجاته العسكرية على التقنية الاميركية المتقدّمة (زئيف شيف، هآرتس، ١٦/٣/١٩٩٢). ولم يستبعد بعض المصادر الاسرائيلية ان يكون الدافع وراء الحملة الاعلامية الكثيفة ضد اسرائيل هو نوع من «حرب العصابات» داخل الادارة الاميركية بين مؤيدي اسرائيل ومعارضيها. واعترفت تلك المصادر بأن فضيحة الجاسوس الاميركي، جوناثان بولارد، الذي نقل لاسرائيل كميات هائلة من الوثائق الاميركية السرية، ما زالت تتفاعل وتترك آثارها النفسية والموضوعية على مجمل العلاقات الاميركية ـ الاسرائيلية. ولهذا السبب، سارع وزير الدفاع الاسرائيلي، شخصياً، الى الاتصال بنظيره الاميركي للرد على الاتهامات الخطيرة الواردة في تقرير مراقب الخارجية الاميركي. كما اتصل ارنس مع نائب وزير الخارجية الاميركية، ايغلبرغر، للغرض عينه. وكان ايغلبرغر قد اجتمع بالسفير الاسرائيلي في واشنطن، زلمان شوفال، في منتصف شباط (فبراير) الماضي، وأطلعه على العناوين الرئيسة لما ورد في تقرير مراقب الخارجية. وعلى الاثر طلب ارنس من محادثيه الاميركيين تأجيل اتخاذ أي اجراء أو تسريب أي معلومات، في هذا الشأن، الى حين زيارته المقررة الى واشنطن في منتصف آذار (مارس). الاّ ان المعلومات تسرّبت الى الصحف الاميركية التي ذكرت، أيضاً، ان لجنة تفتيش اميركية كان تقرّر ارسالها الى اسرائيل قبل أربعة أشهر ستغادر،